الجمهورية التونسية

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

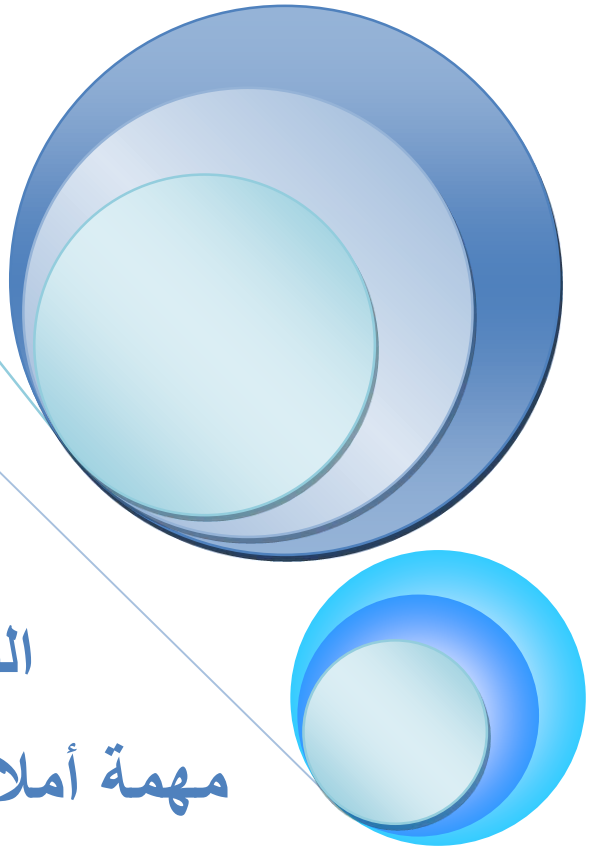

التقرير السنوي لأداء
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية
لسنة 2023

أفريل 2024

الفهرس

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023	**1**
1. ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة	2
2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023	5
المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022	**9**
برنامج التصرف في أملاك الدولة	**10**
1. نتائج أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة	11
2. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة	18
برنامج حماية أملاك الدولة	**22**
1. نتائج أداء برنامج حماية أملاك الدولة	23
2. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة	28
برنامج القيادة والمساندة	**32**
1. نتائج أداء برنامج القيادة والمساندة	33
2. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة	40

المحور الأول

تقديم عام

لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023

1. ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة:

1.1. تقديم المهمة:

تتولى مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية تحديد وضبط وحماية ملك الدولة العام والخاص، كما تحرص من ناحية على المحافظة على الثروة الوطنية من الضياع والإهمال والاستغلال غير الشرعي، ومن ناحية أخرى على توظيف الرصيد العقاري الدولي التوظيف الأمثل، واستغلاله في تنشيط الاقتصاد ودفع الحركة الاقتصادية بالبلاد. وذلك عبر:

- تسوية الوضعيات العقارية،
- تكوين مدخرات عقارية للأجيال القادمة،
- إنجاز وتركيز المشاريع التنموية من بنية أساسية وتجهيزات جماعية واستثمار خاص،
- تطوير الإطار التشريعي المنظم للقطاع،
- تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في ملك الدولة والعمل على انفتاح المهمة على محيطها الخارجي.

وحيث تعتبر المسائل العقارية من القطاعات ذات الإشكاليات الهيكلية والتشريعية، فقد تمحورت إستراتيجية القطاع حول تثمين دور العنصر العقاري في الدورة الاقتصادية بالبلاد وفي دفع الاستثمار، مع دعم وتعزيز المكاسب وإحكام استغلال وتوظيف الأراضي والثروات والموارد الطبيعية، وكذلك ضمان حقوق المنتفعين بالخدمات المتعلقة بترسيم العمليات العقارية بالسجل العقاري.

وتعتمد إستراتيجية قطاع أملاك الدولة والشؤون العقارية على الخطة والمحاور الإستراتيجية التالية:

الخطة الإستراتيجية:

تثمين دور عقارات الدولة وتطوير مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها دعامة أساسية لإنجاز المشاريع التي تهدف إلى خلق الثروة وتحقيق الأمن الغذائي وإحداث فرص العمل.

المحاور الإستراتيجية:

- **المحور الإستراتيجي الأول:** تطوير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للقطاع،
- **المحور الإستراتيجي الثاني:** حوكمة التصرف في أملاك الدولة العقارية وحسن توظيفها،
- **المحور الإستراتيجي الثالث:** تطوير أداء سجلات أملاك الدولة والسجل العقاري ودعم الرصيد العقاري الدولي.

وتتمثل هيكلة برامج مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية في برنامجين عملياتين (برنامج التصرف في أملاك الدولة وبرنامج حماية أملاك الدولة) وبرنامج القيادة والمساندة.

2.1. الإنجازات الإستراتيجية للمهمة:

عملت مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية سنة 2023 على توفير الحلول الكفيلة بتجاوز الإشكاليات خاصة بالنسبة للوضعيات العقارية التي لها تأثير على سير وإنجاز المشاريع العمومية.

كما سعت المهمة إلى التسريع في معالجة الملفات العقارية العالقة وإيلاء العناية اللازمة لمسألة التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية وحمايتها من الاعتداءات عبر تفعيل الآليات اللازمة لذلك ودفعها لتكون رافدا للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى فرض الرقابة الإدارية على العقارات الدولية غير الفلاحية التي تم تخصيصها لفائدة الهياكل الإدارية والمنشآت العمومية إلى جانب الحرص على تحسين مسك ملفات التقاضي.

وتمثلت أهم إنجازات المهمة سنة 2023:

✓ في مجال التصرف في أملاك الدولة:

- بلغت المساحات المسوغة بالنسبة للعقارات الدولية الفلاحية مقارنة بالمساحات الوارد في شأنها طلبات نسبة الإنجاز 118,88% مقارنة بالتقديرات.

- شهد نسق المساحات الموظفة بالنسبة للعقارات الدولية غير الفلاحية مقارنة بالمساحات الوارد في شأنها طلبات تطورا ملحوظا حيث بلغت نسبة الإنجاز 132,5% مقارنة بالتقديرات.
- تمت تسوية 39.3 % من العقارات المطالب بتسويتها بالشراء والانتزاع والمعاوضة والهبات وذلك لتحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية
- تم خلال سنة 2023 انجاز 130 محضر تخصيص لفائدة 17 هيكل إداري يتبع مصالح حكومية مركزية وجهوية من جملة عدد 130 ملفا مطلوبا للتخصيص

✓ **في مجال حماية أملاك الدولة:**

- تم إنجاز 113 عملية تطهير لعقارات تابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى،
- بلغت نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة نسبة 54 % من العدد الجملي للأحكام،
- تم إنجاز 1828 تقرير اختبار على المستوى الجهوي بنسبة 91,7 % من الإختبارات المطلوبة بجميع أنواعها،
- تم إنجاز 2899 تقرير اختبار على المستوى المركزي بنسبة 80,3 % من الإختبارات المطلوبة بجميع أنواعها،
- تم اعتماد 91 % من ملاحظات تقارير الرقابة (الإقرار بصحتها) بصفة نهائية.
-

2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

1.2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة مقارنة بالتقديرات حسب طبيعة النفقة:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية

لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2023 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	61 722	61 182,773	-539	99
	اعتمادات الدفع	61 722	61 179,055	-543	99
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	7 642	23 738,203	16 096	311
	اعتمادات الدفع	7 642	16 820,331	9 178	220
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	833	804	-29	97
	اعتمادات الدفع	833	804	-29	97
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	12 770	15 171,586	2 402	119
	اعتمادات الدفع	13 303	14 713,813	1 411	111
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**82 967**	**100 896,562**	**17 930**	**122**
	اعتمادات الدفع	**83 500**	**93 517,199**	**10 017**	**112**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت جملة نفقات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2023 مبلغا قدره 517 93 ألف دينار (أي ما يمثل نسبة 112 % من جملة تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023)، موزعة حسب طبيعة النفقة (إع الدفع) كما يلي:

- **نفقات التأجير:** 179 61 أ.د (أي ما يمثل نسبة 65,42 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 99 % من تقديرات نفقات التأجير لسنة 2023).
- **نفقات التسيير:** 820 16 أ.د (أي ما يمثل نسبة 17,99 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 220 % من تقديرات نفقات التسيير لسنة 2023).
- **نفقات التدخلات:** 804 أ.د (أي ما يمثل نسبة 0,86 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 97 % من تقديرات نفقات التدخلات لسنة 2023).

- **نفقات الاستثمار:** 714 14 أ.د (أي ما يمثل نسبة 15,73 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 111 % من تقديرات نفقات الاستثمار لسنة 2023).

2.2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة مقارنة بالتقديرات حسب البرامج:

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية

لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2023 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج عدد 1 التصرف في أملاك الدولة	اعتمادات التعهد	18 092,873	18 916,267	823	105
	اعتمادات الدفع	18 092,873	19 049,292	956	105
البرنامج عدد 2 حماية أملاك الدولة	اعتمادات التعهد	35 520,899	53 875,325	18 354	152
	اعتمادات الدفع	35 520,899	46 917,779	11 397	132
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	29 353,228	28 104,970	-1 248	96
	اعتمادات الدفع	29 886,228	27 550,127	-2 336	92
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**82 967,000**	**100 896,562**	**17 930**	**122**
	اعتمادات الدفع	**83 500,000**	**93 517,199**	**10 017**	**112**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت جملة نفقات مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية لسنة 2023 مبلغا قدره 517 93 ألف دينار (أي ما يمثل نسبة 112 % من جملة تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023)، موزعة حسب البرامج كما يلي:

- **برنامج التصرف في أملاك الدولة:** 049 19 أ.د (أي ما يمثل نسبة 20 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 105 % من تقديرات نفقات برنامج التصرف في

أملاك الدولة لسنة 2023)، مما مكن من تحقيق نتائج أداء ويعود ذلك للأسباب التي سيتم بيانها بالجزء المتعلق بأداء برنامج التصرف في أملاك الدولة.

- **برنامج حماية أملاك الدولة**: 46 918 ألف دينار (أي ما يمثل نسبة 50 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 132 % من تقديرات نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2023) ويعود هذا الفارق في نسبة الإنجاز أساسا الى الإرتفاع في النفقات المنجزة من الحساب الخاص للخزينة "صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور" بعنوان تنفيذ الأحكام الصادرة بالأداء والمقدرة بـ 10 360 أ.د إضافة إلى ارتفاع النفقات المنجزة من الحساب الخاص للخزينة "صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري" والتي بلغت 10 494 ألف دينار، مع الإشارة إلى خصوصية هذه الصناديق المتمثلة أساسا في إمكانية تجاوز نفقاته الفعلية للإعتمادات المرسمة، وبالتالي ليس لهذا الفارق أي تأثير على جانب الأداء.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن النفقات المنجزة من الحساب الخاص للخزينة "صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور" غير نهائية فهي تمثل الإعتمادات المدفوعة إلى غاية 17 أفريل 2024 في حين توجد بالخزينة ملفات مصروفة وغير مدفوعة تقدر بـ 6,8 مليون دينار لا تزال بصدد الدرس.

- **برنامج القيادة والمساندة**: 27 550 ألف دينار (أي ما يمثل نسبة 30 % من جملة نفقات المهمة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 92 % من تقديرات نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023).

المحور الثاني

الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023

برنامج

"التصرف في أملاك الدولة"

رئيس البرنامج: السيد محمد السايغي (المدير العام للإقتناء والتحديد)

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 08 أفريل 2022

1. نتائج أداء برنامج التصرف في أملاك الدولة:

يهدف برنامج التصرف في أملاك الدولة الى تنفيذ سياسة الدولة في النهوض بالعقار الدولي وضمان حسن التصرف فيه. ويتجلى ذلك من خلال تدعيم المخزون العقاري للدولة وحسن توظيفه لغاية تحقيق الحوكمة الرشيدة للثروة الوطنية العقارية ودعم مساهمة العقار في انجاز المشاريع العمومية وتسخيره لخدمة المواطنين دون تمييز وتحفيز الاستثمار العقاري من خلال التشجيع على الإنتاج وخلق مواطن الشغل، وبالتالي المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة وعادلة بين الفئات والأجيال.

وفي هذا الإطار شهد نسق المساحات المسوغة بالنسبة للعقارات الدولية الفلاحية مقارنة بالمساحات الوارد في شأنها طلبات تطورا ملحوظا حيث بلغت نسبة الإنجاز 118,88% مقارنة بالتقديرات.

كما شهد نسق المساحات الموظفة بالنسبة للعقارات الدولية غير الفلاحية مقارنة بالمساحات الوارد في شأنها طلبات تطورا ملحوظا حيث بلغت نسبة الإنجاز 132,5% مقارنة بالتقديرات.

كما يسعى برنامج التصرف في أملاك الدولة في إطار تنفيذ السياسة العقارية للبلاد التونسية إلى الإصلاح الشامل للقطاع العقاري من مختلف الجوانب المرتبطة به، التشريعية منها والتنظيمية والإجرائية والمؤسساتية، والتي تم تنزيلها بناء على مخطط عمل دقيق على المدى القريب والمتوسط والبعيد، يحدد على الخصوص طبيعة التدابير والجهات المكلفة بها والمدى الزمني لتفعيلها.

❖ الهدف الاستراتيجي 1.1: ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة

يعكس الهدف "ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة" التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في مجال "النهوض بالمجال العقاري لجعله رافدا أساسيا للتنمية ودافعا للعجلة الاقتصادية" من خلال ضمان حسن التصرف في أملاك الدولة من عقارات دولية فلاحية وعقارات دولية غير فلاحية ومنقولات تابعة للدولة وذلك بتوظيفها التوظيف الأنسب بإتباع آليات موضوعة للغرض يتم تعديلها كلما اقتضى الأمر ذلك من جهة والمساهمة في دعم الموارد المالية للدولة من جهة أخرى.

وقد سجل نسبة تقدم تعتبر متوسطة وذلك باعتبار أن مؤشرات قيس الأداء الخاصة به قد سجلت النتائج التالية:

✓ المؤشر 1.1.1: نسبة توفير الرصيد العقاري

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 % (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مئوية	45,30	48,81	62	48,24	77,8	63	2025

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023**

تم تسجيل شبه استقرار في نسبة مؤشر توفير الرصيد العقاري مقارنة بسنة 2022 حيث أن إنجازات المؤشر لسنة 2023 لم تتجاوز 48,24% في حين أن التقديرات المبرمجة قُدّرت بـ 62% أي أن نسبة إنجاز المؤشر بلغت 77,8 % ويعود ذلك بالأساس للأسباب التالية:

في إطار الاقتناء

تمت تسوية 39.3 % من العقارات المطالب بتسويتها بالشراء والانتزاع والمعاوضة والهبات وذلك لتحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية مقابل تقديرات بلغت نسبة 43 % من العقارات المعنية بالتسوية أي بنسبة إنجاز مقارنة بالتقديرات تساوي 91.39 % وهي تعتبر نسبة مقبولة نظرا لصدور عدد هام من أوامر الانتزاع بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية التي كانت معطلة خلال السنوات السابقة، غير أن هذا العدد لا يزال دون المأمول ويتجه تحسينه في السنوات المقبلة وذلك بالرفع من نسق التعاقد بالشراء مع المواطنين.

في إطار التحديد

تم إنجاز نسبة 61 % من العقارات المصادق على تحديدها بأمر لفائدة ملك الدولة الخاص مقارنة بالعقارات المستقصات من قبل لجان الاستقصاء وتحديد الأراضي التابعة لملك الدولة الخاص والتي تم انجاز أمثلة أشغال خاصة في شأنها وذلك بعد طرح الملفات المحفوظة وهي نسبة متقاربة مع ما تم تقديره استنادا إلى عدد القطع التي استوفت آجال إشهارها (6 أشهر) وهي في مرحلة إعداد التقرير الاختتامي

من قبل اللجان والتي سيتم المصادقة عليها باستصدار أوامر مصادقة، والمساوية لـ 65 % أي بنسبة انجاز بلغت حوالي 93.8 %، وتعد هذه النسبة محترمة أمام تضاؤل الرصيد العقاري القابل للتحديد في بعض الولايات.

في إطار التسجيل

تم سنة 2023 برمجة تسجيل حوالي 60 %من العقارات المقدم في شأنها قضايا مطالب تسجيل لفائدة ملك الدولة الخاص استنادا إلى عدد مطالب التسجيل المقدمة من قبل إدارة التحديد إلى فروع المحكمة العقارية والتي استكملت أغلب الإجراءات اللازمة للبت فيها، وتم تسجيل نسبة 58.2 % من العقارات المقدم في شأنها قضايا مطالب تسجيل لفائدة ملك الدولة الخاص أي بنسبة انجاز بلغت حوالي 97 %.

هذا وقد ساهمت الإنجازات التي تم تحقيقها على مستوى عمليات التسجيل والتحديد ورصدت من اجلها اعتمادات قدرت بـ 550 ألف دينار سنة 2023 في تحقيق اهداف مؤشر نسبة توفير الرصيد العقاري. وسيسعى البرنامج الى العمل على تحسين أداء هذا المؤشر لما في ذلك من تأثير مباشر على دفع المشاريع العمومية والنهوض بالاستثمار الخاص من حيث جعل العقار دعامة للاستثمار.

✓ المؤشر 2.1.1: نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 % (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مئوية	36,99	43,94	38	21,99	57,86	46	2025

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023**

بلغت نسبة العقارات الموظفة 21,99 % من جملة العقارات القابلة للتوظيف أي بنسبة اقل من نسبة التقديرات المبرمجـــة والمقـدرة بـ 38% أي بنسبة إنجاز تناهز 57,86 % وتعتبر هذه النسبة دون المأمول ويعزى ذلك الى:

- ❖ تراجع نسبة تسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية مقارنة بالتقديرات حيث بلغت 2,97% مقارنة بنسبة التقديرات المساوية لـ 31% أي بنسبة إنجاز تناهز 9,58% ويعود ذلك بالأساس إلى:

- عدم صدور عدد 04 مشاريع أوامر للمصادقة على قائمة المعنيين بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية منذ سنة 2021 (157 وضعية قابلة لإبرام عقود في شأنها على مساحة 665,54 1 هك).
- عدم انعقاد جلسات اللجنة الوطنية الاستشارية منذ أكتوبر 2022

- ❖ تراجع نسبة الاستجابة للطلبات المدروسة والمتعلقة بالمشاريع مقارنة بالتقديرات حيث بلغت 0% مقارنة بنسبة التقديرات المساوية لـ 30% أي بنسبة إنجاز تناهز 0% ويعود ذلك بالأساس إلى:

- ارتفاع الطلبات العقارية المتعلقة بطلب توظيف عقارات دولية فلاحية لتركيز مشاريع انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة (أكثر من 2394 هك) دون البت فيها نتيجة لبعض الاشكاليات المرتبطة بالقانون المنظم لقطاع الطاقات المتجددة ولارتفاع الطلبات العقارية للشركات الناشطة في هذا المجال.
- كما شهدت مطالب تخصيص العقارات الدولية الفلاحية الواردة على الإدارة لنفس السنة ارتفاعا كبيرا (2151 هك) وذلك نتيجة لتزايد الطلب على العقار الدولي الفلاحي اعتبارا لمجانية هذه الخدمة خاصة من قبل كل من الوزارة المكلفة بالدفاع الوطني والوزارة المكلفة بالفلاحة (طلب تخصيص مساحات شاسعة لفائدة ديوان الاراضي الدولية).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المساحات المسوغة مقارنة بالمساحات الوارد في شأنها طلبات شهدت تطورا ملحوظا حيث قاربت 63.01 % وقد فاقت التوقعات المرسومة بالنسبة لسنة 2023 والمقدرة بـ 53 % لتبلغ بذلك نسبة إنجاز مساوية لـ 118,88% ويرجع ذلك أساسا إلى:

- بلوغ نسبة توظيف المقاسم المهيكلة 42.23 %

- بلوغ نسبة العقارات الدولية الفلاحية الموظفة في شكل شركات إحياء وتنمية فلاحية إلى حدود 83.79 % وقد ساهت هذه الأخيرة في تحسن مؤشر الأداء بصفة عامة نظرا لأهمية مساحات الشركات مقارنة بالمقاسم المهيكلة.

وبهدف تطوير المؤشر والترفيع تدريجيا فيه سيقع العمل مستقبلا على تفادي الإشكاليات من خلال:

- الحرص على متابعة الملفات المعطلة وحث المستغلين لبعض العقارات الدولية الفلاحية على إتمام إجراءات التسوية لبعض الوضعيات التي تستوجب ذلك وعند الاقتضاء تفعيل إجراءات التقاضي.

- مزيد متابعة الملفات المتعلقة بطلبات تركيز مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة على أجزاء من العقارات الدولية الفلاحية، وقد تم في هذا الإطار عقد جلسة عمل بالوزارة بتاريخ 2024/01/22 بمشاركة العديد من الهياكل ذات العلاقة تم خلالها الاتفاق على:

- تكليف الإدارة العامة للعقارات الفلاحية بإعداد دليل إجراءات يتعلق بضبط شروط وإجراءات درس مطالب الترخيص في تركيز مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة على أجزاء من عقارات راجعة لملك الدولة الخاص الفلاحي وذلك بهدف تجاوز الإشكاليات والنقائص المسجلة في مستوى الإطار التشريعي المنظم للقطاع والتقليص في أجال البت في الطلبات العقارية المرتبطة بتركيز هذا الصنف من المشاريع.

- العمل على التنسيق بصفة دورية بين الهياكل المعنية التابعة لوزارتي أملاك الدولة والشؤون العقارية والصناعة والمناجم والطاقة لمتابعة مختلف الإشكاليات في علاقة بالمواقع العقارية الدولية.

- اقتراح تعزيز تركيبة اللجنة الفنية للإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقات المتجددة بعضو ثان من وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية يمثل الإدارة العامة للعقارات الفلاحية إلى جانب العضو الحالي الذي يمثل الإدارة العامة للإختبارات وذلك في إطار تعزيز تمثيلية الوزارة بهذه اللجنة.

- إنجاز مقررات التخصيص وإتفاقيات منح حق الإرتفاق وحق المرور والإشغال الوقتي للأراضي الدولية الفلاحية على المستوى الجهوي وذلك في إطار تفعيل الأمر عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 21 جويلية 2011 والمتعلق بضبط مشمولات وتنظيم الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية.

✓ المؤشر 3.1.1: نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 % (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مئوية	44,57	49,60	28	37,10	132,50	31	2025

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023**

بلغت نسبة العقارات الدولية غير الفلاحية الموظفة 37,10 % من جملة العقارات القابلة للتوظيف أي بنسبة تتجاوز نسبة التقديرات المبرمجة والمقدرة بـ 28 % أي بنسبة إنجاز تناهز 132,5 % ويعود الإرتفاع في نسبة المؤشر إلى عدة عوامل أهمها:

- العمل على تسريع نسق التفويت من خلال ضبط الاجراءات وترتيبها حسب رزنامة محددة مع ضبط أجل لكل مرحلة من مراحل البيع وحصر أجل البيع لكل عقار منذ انطلاق العملية بدعوة الشاغلين للتقدم بطلب الشراء في حدود 30 شهرا، كما أعدت الوزارة مشروع تنقيح القانون المتعلق بالتفويت في العقارات الراجعة للدولة من أملاك الأجانب قصد تسهيل اجراءات التفويت وتيسيرها الى جانب مراجعة التشريع المتعلق بالبنايات الآيلة للسقوط،

- سعي الإدارة إلى وضع خطة استراتيجية تهدف إلى الزيادة في نسبة العقارات الدولية الموظفة بنسبة 5 % سنويا وذلك من خلال تسوية الوضعيات العقارية العالقة والترفيع في نسبة استجابة الإدارة لها وكذلك الترفيع في نسبة استجابة الإدارة لطلبات التخصيص لفائدة مختلف المصالح العمومية،

كما تم استكمال جزء هام من عمليات الرفع الطبوغرافي بالنسبة للدفعة الأولى من التجمعات السكنية من طرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري، وكذلك العمل على التنسيق مع السلط الجهوية والمحلية قصد تحسيس المواطنين بأهمية هذا المشروع لتحفيزهم على تسوية وضعيتهم العقارية، وهذه النسبة مرشّحة للارتفاع في صورة استكمال إنجاز الأعمال الفنية بالنسبة لجزء هام من العقارات المقامة عليها

التجمعات السكنية المعنية بالتسوية من طرف ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري بالإضافة إلى أهمية العملية التحسيسية التي ستقوم بها المصالح الجهوية للوزارة بالتنسيق مع السلط المحلية والجهوية والتوجهات الميدانية للتجمعات السكنية المعنية بالتسوية قصد دعوة المواطنين إلى الإقبال على عملية التسوية وكذلك تدعيم الإدارة بالوسائل اللازمة لرفع نسق العمل كما وكيفا وبالتالي المساهمة في الإسراع بتصفية هذا الرصيد العقاري.

رغم الإرتفاع الطفيف في نسبة توظيف العقارات غير أن هذه النسبة تبقى ضعيفة ويعزى ذلك الى:

-تشعّب وطول الإجراءات المتعلقة بتوظيف العقارات الدولية، كما أن التفويت فيها يستوجب عرض الملفات على أنظار اللّجنة الإستشارية للعمليات العقارية بعد أخذ رأي الوزارات المعنية.

-تقلص عدد جلسات اللجنة الوطنية للتفويت وبالتالي تقلص عدد الملفات المعروضة على هذه اللجنة.

-لازالت وحدة التصرف حسب الأهداف لتسوية الوضعيات العقارية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص تقوم بإبرام بعض العقود المتعلقة بالوضعيات غير المعقدة خارج إطار الصفقة بالتفاوض المباشر في انتظار تدارك الاحترازات المتعلقة بأمثلة الأشغال الخاصة والمختلفة للتجمعات السكنية المقامة على عقارات غير مسجلة والأمثلة التقسيمية بالنسبة للتجمعات السكنية المقامة على عقارات دولية مسجلة.

-نقص الموارد البشرية واللوجستية الموضوعة على ذمة الإدارة.

2. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة:

✓ حسب طبيعة النفقة:

بلغت جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2023 مبلغا قدره 049 19 أ.د، ونسبة إنجاز تبلغ 105 % من تقديرات نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2023، موزعة حسب طبيعة النفقة كما يلي:

- **نفقات التأجير**: 625 17 أ.د (أي ما يمثل نسبة 93 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 93 % من تقديرات نفقات التأجير للبرنامج لسنة 2023).

- **نفقات التسيير**: 424 أ.د (أي ما يمثل نسبة 2 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 138 % من تقديرات نفقات التسيير للبرنامج لسنة 2023).

- **نفقات الاستثمار**: 1000 أ.د (أي ما يمثل نسبة 5 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 100 % من تقديرات نفقات الاستثمار للبرنامج لسنة 2023).

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة

لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2023 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	16 786,023	17 625,348	839	105
	اعتمادات الدفع	16 786,023	17 625,348	839	105
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	306,850	423,950	117	138
	اعتمادات الدفع	306,850	423,950	117	138
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1 000	866,969	-133	87
	اعتمادات الدفع	1 000	999,995	0	100
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**18 092,873**	**18 916,267**	**823**	**105**
	اعتمادات الدفع	**18 092,873**	**19 049,292**	**956**	**105**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

✓ حسب الأنشطة (إع الدفع):

وزعت جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2023 حسب الأنشطة كما يلي:

- **النشاط عدد 1: توظيف العقارات الدولية الفلاحية**: 177 4 أ.د (أي ما يمثل نسبة 21,93 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 101 % من تقديرات نفقات النشاط عدد 1 توظيف العقارات الدولية الفلاحية لسنة 2023).
- **النشاط عدد 2: توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة**: 512 6 أ.د (أي ما يمثل نسبة 34,19 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 101 % من تقديرات نفقات النشاط عدد 2 توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة لسنة 2023).

- **النشاط عدد 3: أبحاث عقارية وميدانية**: 360 8 أ.د (أي ما يمثل نسبة 43,89 % من جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 113% من تقديرات نفقات النشاط عدد 3 أبحاث عقارية وميدانية لسنة 2023).

جدول عدد 4:

تنفيذ ميزانية برنامج التصرف في أملاك الدولة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان الأنشطة	تقديرات 2023 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
النشاط عدد 1	4 126	4 177	51	101

توظيف العقارات الدولية الفلاحية				
النشاط عدد 2 **توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة**	6 584	6 512	−72	99
النشاط عدد 3 (24) **أبحاث عقارية وميدانية**	7 382,873	8 360,292	977	113
المجموع العام	**18 092,873**	**19 049,292**	**956**	**105**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت جملة نفقات برنامج التصرف في أملاك الدولة خلال سنة 2023 مبلغا قدره 049 19 أ.د بنسبة إنجاز تبلغ 105 % من تقديرات نفقات البرنامج لسنة 2023.

وبلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة **لنشاط "توظيف العقارات الدولية الفلاحية"** قيمة **177 4 ألف دينار** مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 126 4 ألف دينار أي بنسبة إنجاز **101%** ويعود ذلك لارتفاع نفقات التسيير وخاصة منها الموجهة لاقتناء وقود سيارات المصلحة حيث ارتفع نسق المعاينات الميدانية في إطار أعمال كل من اللجنة الوطنية لحصر التجمعات السكنية ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وفريق العمل المشترك المكلف بإجراء معاينات ميدانية لعقارات فلاحية مصادرة من أشخاص طبيعيين.

مما انعكس إيجابا على تطور نسبة المساحات الفلاحية المسوغة (المقاسم المهيكلة والعقارات الدولية الموظفة في شكل شركات إحياء وتنمية فلاحية).

كما بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة **لنشاط "توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية والمنقولات التابعة للدولة"** قيمة **512 6 ألف دينار** مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 584 6 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 99 %.

مما انعكس إيجابا على مؤشر نسبة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية.

أما بالنسبة لإنجازات الاعتمادات المخصصة **لنشاط "أبحاث عقارية وميدانية"** فقد بلغت **360 8 ألف دينار** مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 383 7 ألف دينار أي بنسبة إنجاز تناهز 113 % و يعود ذلك الى حركة النقل بين البرامج.

برنامج

"حماية أملاك الدولة"

رئيس البرنامج: السيد علي الطاهر مولى (المدير العام للإختبارات)

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 22 نوفمبر 2022

1. نتائج أداء برنامج حماية أملاك الدولة:

يضطلع برنامج حماية أملاك الدولة بمهمة حماية الأملاك العمومية بجميع اصنافها (منقول وعقار) سواءً كانت ضمن الملك الخاص أو الملك العام باعتماد مختلف الوسائل المتاحة وفي مختلف المراحل بغرض تثمين هذه الأملاك واستعمالها بغرض أداء وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية ودفع الاستثمار، عبر حسن توظيفها بعد تضمينها ضمن سجلات أملاك الدولة وتقييمها بإعداد تقارير اختبار في شانها والسعي إلى استدامتها بمراقبة استغلالها والعمل على حمايتها واسترجاعها عند الاعتداء عليها.

تنبني الرؤية الاستراتيجية للبرنامج على ضمان حماية الأملاك العامة والخاصة للدولة وتعزيز توجيهها نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، إلى جانب انهاء جرد وتقييم الأصول المكونة لهذه الأملاك لإدراجها ضمن المحاسبة العامة للدولة تطبيقا لأحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 20219 المؤرخ في 13 فيفري 2019.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية للبرنامج التي تم ضبطها بمخطط التنمية لقطاع المسائل العقارية 2023-2025 ضمن خطة مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية في:

- حوكمة التصرف في أملاك الدولة العقارية وحسن توظيفها من خلال التسريع في جرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة وذلك استعدادا لإرساء النظام المحاسبي الجديد للدولة وفق ما نصت عليه أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 وقرار وزير المالية المؤرخ في 12 سبتمبر 2019 المتعلق بالمصادقة على معيار حسابات الدولة الخاص بالأصول الثابتة المادية.
- تطوير الأطر الهيكلية والتنظيمية للقطاع بمراجعة الأمر عدد 1017 لسنة 2011 المؤرخ في 21 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم وضبط مشمولات الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بما يضمن تطوير وحسن أداء الإدارة.
- تطوير أداء سجلات أملاك الدولة ودعم الرصيد العقاري الدولي وذلك بتطوير عمليات الترسيم بسجلات أملاك الدولة.
- تطوير أداء السجل العقاري ورقمنة الخدمات العقارية من خلال العمل على تحسين جودة الخدمات ورقمنتها وتقريب الخدمة من المواطن بما يساهم في تحسين مناخ الإستثمار.

تم خلال سنة 2023 إنجاز المهام التالية:

- إجراء الاختبارات لفائدة الدولة والجماعات والمؤسسات العمومية ومعاضدة جهود القضاء لاسترجاع الأملاك المصادرة المفوّت فيها وكذلك تقييم الأموال المصادرة التي سيتم التفويت فيها.
- إعداد دليل إجراءات جرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة.
- إنجاز عدد من المهمات الرقابية والتدقيق في الانتدابات.
- الدفاع عن حقوق الدولة على المستوى الداخلي والخارجي لدى القضاء الوطني، التحكيم الدولي واسترجاع الأموال المنهوبة والمهربة.

يساهم الديوان الوطني للملكية العقارية بصفته فاعلا عموميا ضمن البرنامج في حماية الممتلكات العامة والخاصة وذلك من خلال وظيفة إشهار مختلف العمليات الخاضعة للترسيم بالسجل العقاري ومن خلال تعصير الخدمات المقدمة من قبله عبر تطوير منظومة السجل العقاري الوطني تماشيا مع البرنامج الحكومي للإدارة الذكية 2020 عبر تطوير البرنامج الإعلامي للمؤسسة بتركيز إدارة الكترونية على المستوى الداخلي والخارجي.

❖ الهدف الاستراتيجي 1.2: ضمان الحماية الأنجع لأملاك الدولة وحقوقها

تكتسي حماية أملاك الدولة والحفاظ على حقوقها أهمّية قصوى في تحقيق الأهداف التنموية للبلاد حيث تمثل هذه الأملاك رصيدا ماديا هاما يوظف في التنمية خاصة عند إنجاز مشاريع البنية التحتية، وتتم الحماية من خلال عمليات جرد هذه الممتلكات و تقييمها على الوجه الاحسن بما يعكس قيمتها المالية ، ورقابة التصرّف فيها والقيام بكل ما يلزم لإسترجاعها في حال تمّ الإعتداء عليها ذلك ان "ضمان الحماية الأنجع لأملاك الدولة وحقوقها" يمثل شكلا من اشكال حوكمة التصرّف في هذه الأملاك وحسن إستغلالها واستعمالها عند الاقتضاء في تنفيذ المشاريع التنموية المدرجة بمخطط التنمية 2023 – 2025 طبقا للتوجّهات الإستراتيجية المحددة بالميزان الاقتصادي.

يُبيّن الجدول التالي مقارنة النتائج المحققة خلال سنة 2023 بالتقديرات المقدمة من طرف مختلف الهياكل المنضوية تحت برنامج حماية أملاك الدولة.

✓ المؤشر 1.1.2: نسبة التدخلات المنجزة لحماية أملاك الدولة

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 % (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	66,4	61,42	66,91	63,92	95,5	74,54	2025

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023**

سجل مؤشر نسبة التدخلات المنجزة لحماية أملاك الدولة خلال سنة 2023 نسبة 63,92 % محققا بذلك نسبة إنجاز تناهز 95,5 % مقارنة بالتقديرات المبرمجة لنفس السنة والمقدرة بنسبة 66,91 %.

ويمكن تفسير التراجع الطفيف لهذه النسبة مقارنة بالتقديرات المبرمجة لسنة 2023 بتسجيل تدخلات طفيفة ومتفاوتة في الأداء لبعض المؤشرات الفرعية للهياكل التابعة للبرنامج:

- ✓ نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة: تمّ تحقيق نسبة إنجاز في حدود 54 % في حين قدرت القيمة المستهدفة لنفس السنة 50 %، ويعود التحسن الطفيف الى انتداب دفعة من المستشارين بلغ عددهم قرابة الثلاثين باشروا العمل بالإدارة العامة لنزاعات الدولة سنة 2022، الى جانب ما شهده عمل المحاكم سنة 2023 من استقرار نتج عنه إصدار عدد أكبر من الاحكام،

- ✓ مؤشر نسبة تحيين العقارات التابعة لملك الدولة الخاص والكائنة بتونس الكبرى: تم إنجاز نسبة 24,68 % في حين قدرت القيمة المستهدفة لنفس السنة بـ 34.67 % ويعود هذا التراجع أساسا الى تعهد الإدارة العامة لضبط الأملاك العمومية بتحيين سجلات الرسوم العقارية بكامل تراب الجمهورية عوضا عن تحيين سجلات العقارات الكائنة بتونس الكبرى فقط،

- ✓ نسبة ملاحظات تقارير الرقابة المعتمدة بصفة نهائية: تم انجاز نسبة 91 % في حين قُدّرت النسبة المستهدفة بـ 92 %، ويعود هذا الاستقرار النسبي في جانب منه الى التحاق بعض المراقبين الجدد الذين مازالوا يحتاجون إلى مزيد التكوين والدربة في العمل الرقابي، ومن جهة أخرى، جرت العادة ان تقوم فرق المراقبة بمناقشة الملاحظات التي تمّ التوصل إليها مع المتصرفين المعنيين قبل تضمينها بتقرير التفقد وهو ما يقلل من هامش الخطء ويدعم استقرار نسبة المؤشر، إلا أن هذا أدى إلى الاستقرار النسبي لمؤشر نسبة الملاحظات المعتمدة بصفة نهائيّة في السنوات الأخيرة فوق نسبة 90 % بفضل اعتماد فرق المراقبة على منهجية مضبوطة في معالجة المهمات المنوطة بعهدتهم وذلك وفقا للإطار القانوني والترتيبي الجاري به العمل ولقواعد الحوكمة الرشيدة وحسن التصرف التي لا يسع المتصرفين العموميين إلا الإقرار بصحتها،

- ✓ نسبة إنجاز الاختبارات: تم تحقيق نسبة 86 % خلال سنة 2023 في حين قُدّرت النسبة المستهدفة بـ 91 %، مسجلة نسبة انجاز بـ 95 %، ويعود هذا التراجع الى قيام الخبراء الجهويين بأعمال التقييم الخاصة بالأصول الثابتة وفي بعض الحالات على حساب طلبات الاختبار الصادرة عن مختلف اجهزة الدولة والتي تمثل قاعدة احتساب المؤشر، علما وان العدد الجملي لتقارير الاختبار شهد نسقا تصاعديا ملحوظا.

من جهة أخرى مثل الشغور الحاصل في عدد من الإدارات الجهوية وكذلك في الإدارة المركزية عائقا امام تحقيق النسبة المستهدفة.

هذا، ولتحسين أداء برنامج حماية أملاك الدولة لا بد من الإشارة الى الصعوبات التالية التي يتعين العمل على تفاديها.

- ✓ غياب مبدا الملائمة في معالجة ملفات النزاعات وإقرار الطعن في الأحكام من عدمها من طرف جهاز مكلف العام بنزاعات الدولة
- ✓ خصوصية الأملاك العقارية للدولة وتشعب وضعياتها القانونية إلى جانب صعوبة تقييمها بسبب عدم توفر المعطيات الضرورية مما ينجر عنه بطء في الإستجابة لطلبات الاختبار،
- ✓ ارتفاع التكلفة المادية لعملية الجرد وطول المدة الزمنية المستغرقة لإنجاز المطلوب،
- ✓ تداخل عديد الأطراف في مشروع جرد ممتلكات الدولة

- ✓ كثرة التعديلات والتغييرات التي تلحق ملفات بعض المشاريع من طرف الجهة صاحبة المشروع في تاريخ لاحق لانتهاء عمليات الاختبار مما يقتضي إعادة المعاينات الميدانية، الأمر الذي يؤثر سلبا على آجال معالجة الملفات.

تتمثل الإجراءات والتدابير المقترحة لتحسين الأداء في:

- ✓ تفعيل مقترح إحداث هيئة قضايا الدولة لتحسين مردودية جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة.
- ✓ تفعيل الإصلاحات المبرمجة لإعادة هيكلة الإدارة العامة للاختبارات بما يسمح بفتح الأفاق أمام الإطارات العاملة والحد من نزيف المغادرة.
- ✓ تنظيم دورات تكوينية في المجال القانون العقاري بالتنسيق مع الإدارة العامة لنزاعات الدولة والإدارات الجهوية للملكية العقارية.
- ✓ تنظيم دورات تكوينية في مجال الاختبارات المتعلقة بالأملاك المنقولة والغير منقولة بالتنسيق مع خبراء ذوي كفاءات عالية وفي مجالات مختلفة مثل خبراء الفلاحة والهندسة الميكانيكية والكهربائية والطاقة بالإضافة إلى خبراء المحاسبة والمالية.
- ✓ اعتماد المعايير الدولية للرقابة والتدقيق في إنجاز المهامّ.
- ✓ إعداد قاعدة بيانات لتثمين واستغلال الملاحظات المضمّنة بالتّقارير الرقابية واستخراج خارطة المخاطر قصد توجيه التدخلات الرقابية حسب المقاربة عبر المخاطر.
- ✓ إيلاء أهمية أكبر لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بالتقارير الرقابية.
- ✓ الرفع من قدرات ومهارات المراقبين في استعمال التطبيقات الإعلامية الحديثة المختصة في مختلف مجالات التدقيق.
- ✓ العمل على تطوير الإستراتيجية الاتصالية لهيئة الرقابة من خلال نشر أهم نتائج التقارير الرقابية مع مراعاة مقتضيات القانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، وذلك بعد صدور الأمر الحكومي المتعلق بنشر التقارير الرقابية.

2. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة:

✓ حسب طبيعة النفقة:

بلغت جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2023 مبلغا قدره 46 918 أ.د، ونسبة إنجاز تبلغ 132 % من تقديرات نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2023)، موزعة حسب طبيعة النفقة كما يلي:

- **نفقات التأجير**: 23 686 أ.د (أي ما يمثل نسبة 50 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 103 % من تقديرات نفقات التأجير للبرنامج لسنة 2023).

- **نفقات التسيير**: 11 761 أ.د (أي ما يمثل نسبة 25 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 342 % من تقديرات نفقات التسيير للبرنامج لسنة 2023)، ويعود هذا الفارق في نسبة الإنجاز أساسا الى الإرتفاع في النفقات المنجزة من الحساب الخاص للخزينة "صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور" بعنوان تنفيذ الأحكام الصادرة بالأداء والمقدرة بـ 10 360 أ.د والتي شملت دفوعات متأخرة منذ سنوات 2021 و2022 بسبب جائحة كورونا في حين تمّ رصد مبلغ 2 200 أ. د بقانون المالية لسنة 2023.

كما تجدر الإشارة إلى أن النفقات المنجزة من الحساب الخاص للخزينة "صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور" غير نهائية فهي تمثل الإعتمادات المدفوعة إلى غاية 17 أفريل 2024 في حين توجد بالخزينة ملفات مصروفة وغير مدفوعة تقدر بـ 6,8 مليون دينار لا تزال بصدد الدرس.

- **نفقات الاستثمار**: 11 471 أ.د (أي ما يمثل نسبة 24 % من جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 126 % من تقديرات نفقات الاستثمار للبرنامج لسنة 2023). ويعود هذا الفارق في نسبة الإنجاز أساسا الى الإرتفاع في النفقات المنجزة من الحساب

الخاص للخزينة "صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري" والمقدرة بـ 494 10 أ.د في حين تمّ رصد مبلغ 000 8 أ.د بقانون المالية لسنة 2023، حيث تم خلاص نفقات متخلدة لفائدة ديوان قيس الأراضي

جدول عدد 5:

تنفيذ ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة

لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2023 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	23 015,299	23 685,713	670	103
	اعتمادات الدفع	23 015,299	23 685,713	670	103
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	3 435,600	18 601,505	15 166	541
	اعتمادات الدفع	3 435,600	11 761,041	8 325	342
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	9 070	11 588,106	2 518	128
	اعتمادات الدفع	9 070	11 471,025	2 401	126
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**35 520,899**	**53 875,325**	**18 354**	**152**
	اعتمادات الدفع	**35 520,899**	**46 917,779**	**11 397**	**132**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2023 مبلغ قدره 46 918 ألف دينار بنسبة إنجاز تبلغ 132 %مقارنة بالتقديرات خلال نفس السنة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه تم تنفيذ ميزانية البرنامج في جزئها الخاص بالاستثمار بنسبة 91 %، حيث تم إنجاز جميع الشراءات المبرمجة والتي شملت وسائل نقل، تجهيزات إعلامية شملت حواسيب وآلات طابعة وآلات سكانار إلى جانب تنظيم دورات تكوينية تعلقت ببرنامج الأصول المادية الثابتة للدولة وتكوين إطارات الإدارات المركزية والإدارات الجهوية في المنظومات الضرورية لحسن سير العمل باستثناء الاستشارة المتعلقة باقتناء آلات قيس الكترونية ويدوية.

وبالتالي انعكس ذلك على حجم العمل المنجز خلال سنة 2023 بصفة عامة وخاصة فيما يتعلق بعمليتي إحصاء وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة.

✓ حسب الأنشطة (إع الدفع):

رصدت جملة نفقات برنامج حماية أملاك الدولة لسنة 2023 المشار إليها أعلاه للنشاط الوحيد **"حماية أملاك الدولة"**.

جدول عدد 6:

تنفيذ ميزانية برنامج حماية أملاك الدولة
لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة
(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان الأنشطة	تقديرات 2023 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
النشاط عدد 1 حماية أملاك الدولة	35 520,899	46 917,779	11 397	132
المجموع العام	**35 520,899**	**46 917,779**	**11 397**	**132**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط الوحيد "حماية أملاك الدولة" قيمة 46 918 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 35 521 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 132 % وهو ما يُفسّر بارتفاع النفقات المنجزة لفائدة الحسابات الخاص للخزينة " صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور" و " صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري " علما وأن هذه الاعتمادات الإضافية لم يكن لها تأثير على الأنشطة المكونة للبرنامج وبالتالي على مؤشرات قيس أداء البرنامج.

برنامج

"القيادة والمساندة"

رئيس البرنامج: السيد رضا الجبالي (المدير العام للمصالح المشتركة)

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 01 جانفي 2020

1. نتائج أداء برنامج القيادة والمساندة:

ترتكز خطة برنامج القيادة والمساندة على تحسين القيادة والتصرف في الموارد بوجه عام وتقديم الدعم اللوجستي للبرنامجين العملياتيين لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية وعلى الخصوص تحسين نسب التأطير من خلال التركيز على انتداب إطارات من إداريين ومهندسين وتقنيين إلى جانب تعزيز منظومة تكوين الإطارات وأعوان المساندة على النطاق المركزي والجهوي بالإضافة إلى معاضدة مجهودات الدولة ذات العلاقة بحوكمة التصرف والضغط على النفقات والعمل على ترشيد الإستهلاك إلى جانب تعزيز استعمال التكنولوجيات الحديثة وتطوير الشبكات المعلوماتية والعمل على تعميمها وتسخيرها لخدمة المتدخلين في القطاع بغاية تحقيق الأهداف المرسومة، لذلك تم ضبط إستراتيجية برنامج "القيادة والمساندة "والمتمثلة في توفير الدعم البشري والمادي الضروري لجميع البرامج للقيام بدورها في أفضل الظروف مع ضمان التنسيق وتفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف وتعصير الإدارة وتحسين علاقتها مع المتدخلين في القطاع والحرص على تقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع وتفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين عبر مراعاة التناصف في إسناد الامتيازات مثل التكليف بالخطط الوظيفية وتدعيم بلوغ المرأة للمواقع العليا لاتخاذ القرار إضافة إلى المشاركة في دورات التكوين والتربصات بالخارج.

❖ الهدف الاستراتيجي 9-1: ترشيد حوكمة المهمة

يتمحور هذا الهدف حول العمل على خلق مناخ عمل وهيكل تنظيمي ومعلوماتي يساعد على تنفيذ كافة استراتيجيات الوزارة وتوجهاتها في تطوير خدماتها وذلك بتوفير الوسائل المادية واقتراح الحلول للحد من الممارسات التي تؤدي إلى إهدار الموارد المالية والطاقات البشرية من خلال متابعة قرارات وتوصيات لجان القيادة الأساسية وتطوير المنظومة المعلوماتية والسياسة الاتصالية، وقد سجل نسبة إنجاز مقبولة مقارنة بالتقديرات باعتبار أن مؤشر قيس الأداء الخاص به قد سجل النتائج التالية:

✓ المؤشر 9-1-1: التطور السنوي للإطلاع على المواقع العمومية للمهمة:

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 % (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	-	24.6	10	103	1030	10	2025
عدد المستعملين	-	26 000	28 600	53 000	185	34606	2025

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023**

بلغ عدد زوار المواقع العمومية للوزارة 53000 زائر خلال سنة 2023 مقابل 26000 زائر خلال سنة 2022، في حين كانت تقديرات عدد الزوار 28 600 زائر خلال سنة 2023،

وبالتالي بلغت نسبة التطور السنوي للإطلاع على المواقع العمومية للمهمة 103 % في حين قُدّرت هذه النسبة بـ 10 % ويعود هذا الإرتفاع الكبير في نسبة المؤشر إلى عدة عوامل أهمها:

- عدم التمكن من تقدير عدد زوار الموقع الرسمي للوزارة لسنتي 2022 و2023 بالدقة المطلوبة نظرا لأن الموقع حديث الإنشاء (جويلية 2021) ولا توجد عند إعداد التقديرات أي إحصائيات في تحليلات " Google Analytics " وبالتالي كانت التقديرات منخفضة مقارنة بالإنجازات الفعلية.
- عدم التحكم الفعلي في عدد الزائرين للموقع والتأثير عليه، إضافة لقلة الخدمات على الخط التي تقدمها الوزارة لفائدة المواطنين،

❖ الهدف الاستراتيجي 2.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ملائمة الكفاءات مع الحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

يتمحور هذا الهدف حول العمل على تحسين التصرف في الموارد البشرية وحسن توظيفها مع تلبية طلبات برامج المهمة، وقد سجل نسبة إنجاز تُعتبر هامة باعتبار أن مؤشرات قيس الأداء الخاصة به قد سجلت النتائج التالية:

✓ المؤشر 1.2.9: نسبة التحكم في كتلة الأجور

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 % (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	96,99	102	98	101	103	100	2025

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023**

كيفما تم التعرض إليه فإنّ الهدف من تحسين القيادة والتصرف في الموارد المحافظة على التوازنات المالية للدولة ومعاضدة التوجه العام الرامي إلى تحقيق الضغط عن كتلة الأجور حيث يعمل هذا المؤشر على تحسين التصرف في الساعات الإضافية وإعداد البرامج للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية والمغادرة الاختيارية والعمل على تطوير الكفاءات والقدرات المهنية للأعوان الإداريين والفنيين والعملة وبالتالي فمن الناحية الحسابيّة يكون مؤشر قيس أداء هذا الهدف أفضل وأنجع كلّما اقترب من نسبة 100%.

تم خلال سنة 2023 صرف اعتمادات بقسم التأجير العمومي مساوية لـ 61,18 مليون دينار لفائدة مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية في حين بلغت الاعتمادات المرسمة لنفس السنة 61,72 مليون دينار وبذلك بلغت قيمة مؤشر نسبة التحكم في كتلة الأجور 101 % في حين قُدرت بـ 98 % وبالتالي بلغت نسبة إنجاز المؤشر بـ 103% ويعود هذا الفارق أساسا إلى:

- إسناد إعتماد تكميلي لفائدة قسم التأجير ببرنامج التصرف في أملاك الدولة وبرنامج حماية أملاك الدولة.
- حركة الأعوان بين الوزارات (نقل - إلحاق) وتفاوت المنح بين الأسلاك.
- تقاعد الأعوان.

لذا، وفي ظل الضغوطات التي تعيش على وقعها المالية العمومية بوجه عام وميزانية مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية بوجه خاص وللأسباب المبيّنة أعلاه فإنّ البرنامج قد تجاوز نسبة 98 % التي تمّ تقدير إنجازها سنة 2023.

وفيما يلي أهم التدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج:

- عدم تعويض الشغورات والسعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة.
- العمل على بلورة وإعداد بطاقات المهام وذلك قصد التمكن من تحديد الحاجيات الحقيقية من الموارد البشرية من حيث العدد والإختصاص.
- مزيد التحكم في إسناد الساعات الإضافية وإسناد استراحة تعويضية في حالة القيام فعليا بساعات إضافية.

✓ المؤشر 9-2-2: نسبة الأعوان المكونين في الميادين الأساسية:

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 % (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	24,2	52	26,68	53,16	199	29,42	2025

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023**

يعود هذا الإرتفاع إلى الرؤية الجديدة التي اعتمدتها الوزارة في التكوين منذ سنة 2022 وذلك بالعمل على تطوير أداء الأعوان فقد بادرت الإدارة العامة للمصالح المشتركة إلى تخصيص فضاء

للتكوين مما سهل قبول عدد أكبر من الإطارات والأعوان في نفس الدورة فحيث قدرت نسبة الأعوان المكونين في الميادين الأساسية بـ 26.68 % سنة 2023 في حين بلغت هذه النسبة 53,16 % وهو ما يمثل نسبة إنجاز 199 %.

❖ الهدف الاستراتيجي 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وحسن التصرف في الموارد المالية للمهمة مع تحسين نجاعة وفاعلية برنامج القيادة والمساندة:

يتمحور هذا الهدف حول تأمين التصرف الناجع في الموارد المالية للمهمة والعمل على تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة، وقد سجل نسبة إنجاز تُعتبر هامة باعتبار أن مؤشرات قيس الأداء الخاصة به قد سجلت النتائج التالية:

✓ المؤشر 1.3.9: نسبة إنجازات الميزانية مقارنة بالتقديرات

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 % (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	104	111	102	112	110	100	2025

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023**

تجاوزت إنجازات هذا المؤشر التقديرات، حيث بلغت الميزانية المنجزة خلال سنة 2023 93,517 مليون دينار في حين أن الإعتمادات المرصودة كانت في حدود 83,500 مليون دينار ويعود ذلك أساسا إلى الإعتمادات الإضافية المسندة لقسمي التأجير والتسيير، هذا فضلا عن إنجازات الحسابات الخاصة بالخزينة التي تجاوزت التقديرات نظرا لخصوصية هذه الحسابات.

كما تجدر الإشارة إلى أن المبلغ الذي تم إعتماده لصندوق ضمان ضحايا حوادث المرور غير نهائي فهو يمثل الإعتمادات المدفوعة إلى غاية 17 أفريل 2024 في حين توجد بالخزينة ملفات مصروفة وغير مدفوعة تقدر بـ 6,8 مليون دينار لا تزال بصدد الدرس.

وفيما يلي أهم التدابير التي يتعين القيام بها لتحقيق أداء البرنامج:

- ترشيد النفقات من خلال تحسين التصرف في المعدات والوسائل في حدود الإمكانات المتاحة والإعتمادات المخصصة.
- ترشيد استهلاك الطاقة.
- العمل على إنجاز المشاريع المتعلقة بالبناءات واشغال التهيئة في آجالها.
- صيانة ومتابعة أسطول السيارات والمعدات وفقا لأحكام القانون الأساسي الجديد للميزانية وجميع النصوص الترتيبية التي تؤطر مجال الإنفاق العمومي.
- العمل قدر الإمكان على تقليص المتخلدات بالذمة.

✓ المؤشر 9-3-2: حصة ميزانية برنامج القيادة والمساندة في ميزانية المهمة

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 % (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	33,75	33	33	30	91	31	2025

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023**

بلغت نسبة إنجاز هذا المؤشر 91% ورغم ذلك سيحرص البرنامج على مزيد التقليص في حصة ميزانية برنامج القيادة والمساندة من خلال العمل على استكمال توزيع كافة بنود قسم التسيير والتأجير بين مختلف البرامج العملياتية.

✓ المؤشر 9-3-3: كلفة التسيير لكل عون

وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 % (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	4 114	4 006	4 696	4 392	94	5 500	2025

- **تحليل الفارق المسجل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشر لسنة 2023**

بلغت كلفة التسيير لكل عون 4 392 دينار سنة 2023 في حين قُدّرت هذه الكلفة خلال نفس السنة 4 696 دينار وبالتالي بلغت نسبة الإنجاز 94 % ويعود ذلك أساسا إلى تطور إعتمادات التسيير والتراجع النسبي لعدد الأعوان، إلا أن هذا المؤشر لا يعكس الحقيقة وذلك لإحتواء نفقات التسيير على بنود لا تهم جميع الأعوان على غرار الوقود الوظيفي والمهمات بالخارج كما تتضمن نفقات التسيير إعتمادات صندوق دعم ضحايا حوادث المرور وعليه فإنه سيتم إعادة النظر في إعتماد هذا المؤشر أو الإقتصار على احتساب الاعتمادات التي لها علاقة مباشرة بتسيير الاعوان.

2. نتائج تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة:

✓ حسب طبيعة النفقة:

بلغت جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 مبلغا قدره 27 550 ألف دينار، ونسبة إنجاز تبلغ 92 % من تقديرات نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023)، موزعة حسب طبيعة النفقة كما يلي:

- **نفقات التأجير**: 19 868 أد (أي ما يمثل نسبة 72 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 91 % من تقديرات نفقات التأجير للبرنامج لسنة 2023)، مع الإشارة إلى أنه قد تم رصد إعتمادات إضافية بقيمة 994 ألف دينار.

- **نفقات التسيير:** 4 635 أد (أي ما يمثل نسبة 17 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 119 % من تقديرات نفقات التسيير للبرنامج لسنة 2023).

- **نفقات التدخلات**: 804 أد (أي ما يمثل نسبة 3 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 97 % من تقديرات نفقات التدخلات للبرنامج لسنة 2023) **والتي تم تحميلها على النشاط عدد 1.**

- **نفقات الاستثمار**: 2 243 أد (أي ما يمثل نسبة 8 % من جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 69 % من تقديرات نفقات الاستثمار للبرنامج لسنة 2023 والتي تُعتبر نسبة طيبة باعتبار طبيعة المشاريع المدرجة ضمن قسم الإستثمار خاصة المشاريع المتواصلة).

جدول عدد 7:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة

لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2023 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	21 920,679	19 871,712	-2 049	91
	اعتمادات الدفع	21 920,678	19 867,994	-2 053	91
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	3 899,550	4 712,748	813	121
	اعتمادات الدفع	3 899,550	4 635,340	736	119
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	833	804	-29	97
	اعتمادات الدفع	833	804	-29	97
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	2 700	2 716,510	17	101
	اعتمادات الدفع	3 233	2 242,793	-990	69
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**29 353,228**	**28 104,970**	**-1 248**	**96**
	اعتمادات الدفع	**29 886,228**	**27 550,127**	**-2 336**	**92**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

✓ حسب الأنشطة (إع الدفع):

وزعت جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 حسب الأنشطة كما يلي:

- **النشاط الأول: قيادة ومتابعة مختلف أنشطة المهمة**: 3 576 أد (أي ما يمثل نسبة 12,98% من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 96,62% من تقديرات نفقات النشاط الأول لسنة 2023).
- **النشاط الثاني: التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم الخدمات واللوجيستيك**: 23 974 أد (أي ما يمثل نسبة 87,02 % من جملة تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023، ونسبة إنجاز تبلغ 91,56 % من تقديرات نفقات النشاط الثاني لسنة 2023).

جدول عدد 8:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة

لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان الأنشطة	تقديرات 2023 (ق. م التعديلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
النشاط عدد 1 قيادة ومتابعة مختلف أنشطة المهمة	3 701	3 576	-125	96,62
النشاط عدد 2 التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم الخدمات واللوجيستيك	26 185,228	23 974,127	-2 211	91,56
المجموع العام	**29 886,228**	**27 550,127**	**-2 336**	**92,18**

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

بلغت الميزانية المرصودة خلال سنة 2023 لبرنامج القيادة والمساندة 29,886 مليون دينار.

بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط الأول **" قيادة ومتابعة مختلف أنشطة المهمة "** قيمة 3 576 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 3 701 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 96,62 %، وهي راجعة بالأساس للانعكاس المالي لمغادرة بعض الأعوان

كما بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط الثاني **" التصرف في الموارد البشرية والشؤون المالية وتقديم الخدمات واللوجيستيك "** قيمة 23 974 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 26 185 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 91,56 % ويفسر ذلك بإعادة توزيع الأعوان بين البرامج.

أهم إنجازات المهمّة

تعتبر مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية فاعلا هاما في تنفيذ آثار الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي، حيث تساهم في تنفيذ **الاثر الثالث** المتعلق بالخصوص بوضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل **والأثر الرابع** المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي **والأثر الخامس** المتعلق بالمساهمة في مخطط اتصالي وطني في مجال مقاربة النوع الاجتماعي.

هذا وتجدر الإشارة أن أهم الإشكاليات المعترضة على مستوى المهمة بشكل عام تكمن في عدم توفر الاحصائيات التي تمكننا من تحديد وتشخيص وتحليل الإشكاليات لجرد الفوارق المسجلة بين النساء والرجال على مستوى كل برنامج.

الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي

الأثر عدد 4: سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي

يساهم برنامج القيادة والمساندة في تحقيق هذا الأثر، من خلال تحفيز القدرات والكفاءات في مجال مقاربة النوع الإجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانيات من خلال تحديد الفئات المستهدفة من برامج التكوين في مجال إدماج ومأسسة النوع الاجتماعي

الإشارة إلى الدورات التكوينية في مجال ضمان إدراج مقاربة النوع الإجتماعي وعدد المنتفعين الذين أدمجوا مقاربة النوع الإجتماعي في أعمالهم

برنامج عدد 9: برنامج القيادة والمساندة

- إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	القيمة المستهدفة*
الهدف 9-2: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ملائمة الكفاءات مع الحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	التكوين في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف	نسبة النساء المتكونات في مجال التصرف في الميزانية حسب الأهداف	% 50	% 54	% 108	
	المؤشر 9-2-2: نسبة الأعوان المتكونين في الميادين الأساسية	المؤشر 9-2-2-1: نسبة الأعوان المتكونين في مجال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي	تمت برمجة تكوين عدد 40 مشارك من ضمن مجموع المنتفعين (160) بالتكوين في منظومة التصرف حسب الأهداف % 25	تمت برمجة يومين تكوينين بتاريخ حول الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي إلا أنه تعذر الإنجاز لالتزامات طارئة للمكونة		
		المؤشر 9-2-2-2: نسبة الأعوان المتكونين في الميادين الأساسية	952 مشارك بين امرأة ورجل	925 مشارك: 401 امرأة و524 رجلا 43 % نساء و57 % رجال	% 97	